

## في العمق



لا حدود لتأمر الدوحة

## صراع قطري تركي في الصومال

تنافس على النفوذ وتأليب الفرقاء في الصومال يشق ونأم الدوحة وأنقرة

أوضحه علي بكير، المحلل الجيوسياسي الذي يتخذ من أنقرة مقراً له، حيث كانت تركيا في الحقيقة أول من سعى إلى توفير الأمن في البلاد.

ويقول بكير، "تقود تركيا الجهود لدعم الحكومة والشعب الصوماليين وتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة التي شنتتها الحرب قبل حوالي عقد من الزمن".

وقال بكير لـ"ميدل إيست أون لاين"، "ظهرت قطر في الصومال مؤخراً، لكن دور كل من تركيا وقطر في الصومال متوافق ومكمل في الوقت نفسه". وإن كان هذا التوافق أمراً مشكوكاً فيه.

وتكشف بكير لموقع إلكتروني، يتخذ من قطر مقراً له، عن اعتقاده أن الخلاف بين قطر وتركيا، حول قضية شمال سوريا، كان يدور حول الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى وسائل الإعلام الخاصة بالحرب قبل حوالي عقد من الزمن".

ويؤكد بكير لـ"ميدل إيست أون لاين"، "ظهرت قطر في الصومال مؤخراً، لكن دور كل من تركيا وقطر في الصومال متوافق ومكمل في الوقت نفسه". وإن كان هذا التوافق أمراً مشكوكاً فيه.

وتكشف بكير لموقع إلكتروني، يتخذ من قطر مقراً له، عن اعتقاده أن الخلاف بين قطر وتركيا، حول قضية شمال سوريا، كان يدور حول الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى وسائل الإعلام الخاصة بالحرب قبل حوالي عقد من الزمن".

ويؤكد بكير لـ"ميدل إيست أون لاين"، "ظهرت قطر في الصومال مؤخراً، لكن دور كل من تركيا وقطر في الصومال متوافق ومكمل في الوقت نفسه". وإن كان هذا التوافق أمراً مشكوكاً فيه.

وتكشف بكير لموقع إلكتروني، يتخذ من قطر مقراً له، عن اعتقاده أن الخلاف بين قطر وتركيا، حول قضية شمال سوريا، كان يدور حول الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى وسائل الإعلام الخاصة بالحرب قبل حوالي عقد من الزمن".

ويؤكد بكير لـ"ميدل إيست أون لاين"، "ظهرت قطر في الصومال مؤخراً، لكن دور كل من تركيا وقطر في الصومال متوافق ومكمل في الوقت نفسه". وإن كان هذا التوافق أمراً مشكوكاً فيه.

وتكشف بكير لموقع إلكتروني، يتخذ من قطر مقراً له، عن اعتقاده أن الخلاف بين قطر وتركيا، حول قضية شمال سوريا، كان يدور حول الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى وسائل الإعلام الخاصة بالحرب قبل حوالي عقد من الزمن".

ويؤكد بكير لـ"ميدل إيست أون لاين"، "ظهرت قطر في الصومال مؤخراً، لكن دور كل من تركيا وقطر في الصومال متوافق ومكمل في الوقت نفسه". وإن كان هذا التوافق أمراً مشكوكاً فيه.

أهدافها في المنطقة المجاورة، وليست القارة الأفريقية فحسب، حيث تستثمر قطر في الاستخبارات والجيش، وبالطبع في الموانئ، ومع ذلك، فإن جهودها ليست مدروسة بشكل متقن. وقد وصف أكاديمي بريطاني الزيارة الأخيرة بأنها "صب الملح في الجراح"، في إشارة إلى معارك سابقة يُعتقد أن قطر كانت ترعاها.

## أجندات متضادة

ويقول محمد حاجي إنغرييس، الأكاديمي بجامعة أوكسفورد، إن قطر وتركيا تتحدان، أو يبدو أنهما متحدتان بشأن الأزمة الخليجية، لكن ليس في الصومال. هنا، لكل منهما مصالح تتناقض مع مصالح الطرف الآخر. لكن الشيء الأكثر أهمية هو أنه لا يتعين عليهما النزاع علناً بشأن هذا الاختلاف. وبدلاً من ذلك، يسعى كل منهما إلى تحقيق مصلحته الخاصة دون تقويض الآخر".

ويبدو أن القطريين أهدافاً قصيرة الأجل في الصومال، في حين لتركيا أهداف طويلة الأجل. لهذا السبب تختلف مقاربتهم وعلاقتهم مع الصوماليين اختلافاً جزئياً.

ويعتقد خبراء أن دولة الإمارات ستجتاح في إخراج قطر من الصومال، بحلول عام 2020، وحينها ستكون الأمور أكثر استقراراً مع وجود الإمارات فقط إلى جانب تركيا. وهذا ما يرحبه إنغرييس الذي يرى أن قطر "ستفقد نفوذها في السياسة الصومالية، لكن تركيا ستبقى".

هذا لأن معظم الصوماليين ينظرون إلى تركيا بوصفها شريكاً محايداً. في هذه الحالة، يتبنى الكثيرون أن تحل الإمارات محل قطر. ولكن تظل مسألة التعاون بين الإمارات وتركيا مسألة مفتوحة على كل الاحتمالات، حيث تربط بين أبو ظبي وأنقرة علاقة مثيرة للجدل، وبالتالي فإن أي شراكات يصعب التنبؤ بها.

ولكن عند المقارنة بين قطر والإمارات، لا يوجد أي مجال للشك في موقف الصوماليين. وأوضح نائب صومالي، في موقع مؤثر في الحكومة الفيدرالية، كيف تستخدم قطر المال للتأثير على المسؤولين الحكوميين، في حين أن الإمارات تعقد علاقة عمل واضحة ومباشرة.

ويقول علي عمر، رئيس أركان الرئيس الصومالي السابق، "قطر جاءت مؤخراً على الساحة الصومالية، وهي على اتصال وثيق بالجماعات الإسلامية، تقدم الدعم السياسي والاقتصادي لها. وليس لدى قطر مشروع واحد ملموس في الصومال، إنها فقط توفر التمويل لكسب أو إفساد السلطة في البلاد. الدعم القطري في الإدارة الصومالية هو مصدر مدمر يُستخدم لإفساد رجال الدين والإعلام والشيوخ وجماعات المجتمع المدني".

وعلى النقيض، ينظر الصوماليون إلى تركيا بشكل أكثر إيجابية، وهو ما

تراشق الاتهامات الإعلامية بين قطر وتركيا فتح الباب للكثير من التساؤلات، التي فجرتها أيضاً زيارة وفد حكومي قطري إلى الصومال الذي تحول إلى ساحة صراع مصالح بين أنقرة والدوحة. ومهما كانت التوقعات، تبدو المعركة محسومة من قبل الصوماليين الذين يروا اليوم في قطر مصدراً لكل الشرور.

## مارتن جاي

ويتم اختبار العلاقة بين الدولتين في الصومال، حيث بدأ البعض يرى مؤشرات على تفكك تدريجي لهذه العلاقة. ووفقاً لمصادر في مقديشو، فوجئ مسؤولون صوماليون بسماع شخصيات قطرية تتحدث بطريقة، وصفت بأنها غير لائقة، عن تركيا، وتقترح على حكومة، محمد عبدالله محمد، إنهاء تعاونها مع أنقرة، وبدل قصارى جهدها لعقد شراكة أكثر جراً مع قطر. ومع ذلك، هناك القليل من الدلائل التي تشير إلى استجابة النخبة الصومالية لهذه التحريضات.

والسؤال هنا هو، هل التراشق بالاتهامات، بين صحيفة "الصباح اليومي" المؤيدة لأردوغان، وقناة "الجزيرة"، مجرد حدث عابر، أم أن خلافات عديدة متراكمة سبقته وأدت إلى خروجه للعلن؟ ينظر إلى هاتين الدولتين، تركيا وقطر، في الشرق الأوسط، بوصفهما دولتين متقاربتين إلى حد التماهي، تربط بينهما مشاريع عسكرية، كما هو الحال في منطقة البحر الأحمر، حيث تقوم قطر ببناء قاعدة عسكرية في جزيرة تابعة للسودان. ومؤخراً، أيدت قطر قراراً تركياً بالتخطيط للتدخل العسكري شمال سوريا. ولا يمكن أن ننسى الدعم التركي لقطر، بعد إعلان الحصار على شبه الجزيرة الصغيرة من قبل دول المقاطعة، والذي أدى إلى عزلها عن شركائها في دول مجلس التعاون الخليجي في صيف عام 2017. وفي لفتة كرم، أهدى أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، طائرة فاخرة من طراز بوينغ، فضلاً عن استضافة قطر لحوالي 3 آلاف جندي تركي على أراضيها.

وعلى العكس من ذلك، انتشر الغضب والاستياء من قطر، التي يعتبرها الكثير من الصوماليين مثيرة للشغب والمشاكل، حيث دأبت على تأليب الأطراف المتقاتلة، محرزة الصوماليين ضد بعضهم. ويقارن الصوماليون ما يحدث اليوم بما حدث مع الأميركيين عام 1993، عندما دفع التحريض الأميركي الطرفين المتقاتلين للاتحاد في مواجهة الأميركيين الراغبين في استعمارهم.

بالطبع، لا ترغب قطر ولا تركيا في السيطرة على البلاد، كما هو حال الأميركيين خلال حادثة كلينتون، التي أضرت بسمعة الأمم المتحدة في أفريقيا لمدة عشر سنوات، إلى درجة وقوفها عاجزة ترابح رواندا وهي تغرق في الحرب بعد عام على أحداث الصومال. لكن ذلك لا ينفى أن لكلا البلدين، قطر وتركيا، أهدافاً مختلفة للغاية في الصومال.

وبينما تنظر تركيا إلى القرن الأفريقي كدولة مسلمة تمثل بوابة لها لولوج أفريقيا، والاستثمار بحكمة على علاقة طويلة الأمد، خاصة من خلال تطوير قطاع التعليم، ولا ترى مانعا في تزويد الصوماليين بالمعدات العسكرية أحياناً، على أساس التزام الحياد، كما تدعي، تقوم قطر، من جانبها، بلعبة أكبر وأكثر ضراوة، في دعم النظام واستخدام الصومال كموقع لإطلاق

## قطر متواطئة مع إيران في زعزعة الأمن الإقليمي

الحبيب الأسود  
كاتب تونسبي

لم يكن مستغرباً أن تدل التحقيقات العميقة على أن قطر كانت على علم مبكر بالاعتداء على ناقلات النفط قبالة ميناء الفجيرة بدولة الإمارات في مايو الماضي، والتي بات واضحاً أن تنفيذها كان على يد عناصر إيرانية بهدف استعراض نظام الملاحة في مسالك الملاحة البحرية بالخليج وبحر العرب، وخاصة منها تلك المرتبطة بأسواق الطاقة في العالم، كرد على العقوبات الأميركية المفروضة على إيران. منذ يومين أشار تقرير دولي نقلته شبكة "فوكس نيوز" الأميركية، إلى أن قطر كانت لديها معرفة مسبقة بالهجوم الإيراني، لكنها لم تعمل على تحذير حلفائها من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. وقد اعتمد أصحاب التقرير على معطيات استخباراتية وصفوها بالموثوقة، ليجلسوا إلى أن الوحدة البحرية لقوات الحرس الثوري الإيرانية مسؤولة عن هجمات ميناء الفجيرة، وأن عناصر الحكومة المدنية في إيران، وكذلك دولة قطر، كانت على دراية بأنشطة الحرس الثوري الإيراني في هذا الاتجاه.

وقد لا تكون تلك الحادثة الوحيدة من نوعها، فالكثير من المؤشرات يدل على الدعم القطري للدور الإيراني في اليمن والعراق وإيران وجزء والقرن الأفريقي، لكن الصمت الغربي، وخاصة الأميركي، يبقى لافتاً تجاه ذلك الدعم الذي لا يزيد الأمن الإقليمي إلا تهديداً.

الأكثر إثارة في الموضوع، هو لماذا تعمدت فوكس نيوز التطرق إليه الآن؟ ولماذا تم تسريب التقرير الاستخباراتي في هذا الطرف بالذات عندما كان بعض المراقبين يتحدثون عن إمكانية حصول انفراجة في الملف الخليجي على ضوء مشاركة السعودية والإمارات والبحرين لأول مرة منذ عام 2017 في بطولة رياضية في الدوحة ويكي خليج 24؟

لا أحد ينكر الدور المحوري القطري في دعم قوى التطرف والإرهاب بالمنطقة، حتى أن هناك من يعتقد أنها مكلفة بهذا الدور منذ وصول الأمير السابق حمد بن خليفة إلى سدة الحكم في عام 1995، ثم تم التأكيد على ذلك بعد أحداث سبتمبر 2001، لهدفين، أولهما ظاهر وهو احتواء الإرهابيين ضمن منظومات حكم إسلاموية معزولة يتم تأسيسها على انقاض الدولة الوطنية المدنية ذات السيادة، وقانونها خفي تديره الشركات الكبرى لاستنزاف ثروات المنطقة، تكفي الإشارة إلى أن الدول العربية خسرت إلى حد الآن ما يقارب 900 مليار دولار بسبب فوضى الربيع العربي المزعوم الذي كان للدوحة دور الريادة في تثبيته.

تلك الثروات المنهوبة تهرّبها أو ترغبها، ذهب الجانب الأكبر منها إلى شركات متعددة الجنسيات ولوبيات وعدة الولاءات والتخصصات وإلى مصارف وشبكات مالية مرتبطة بقوى سياسية فاعلة في دولها ومؤثرة على مواقف حكوماتها، سنجدها تقف بكل نقلاً للدفاع عن قطر، ولو بغض البصر عن أعمالها التخريبية.

إن مشكلة قطر أنها تنفذ مشروعاً أكبر منها، وهو أن تكون خنجرًا في قلب المنطقة المستهدفة في أمنها واستقرارها للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها واستنزاف إمكاناتها، ولكن القطريين اعتقدوا أنهم هم من يديرون خيوط اللعبة أو أنهم قادرون على تحويل نتيجة لفائدة مشروع يتزعّمونه، في حين أن مدير اللعبة فعلاً هو الحكم الذي يغيّر نظره عن مخالفت اللاعبين لضمان النتيجة التي يريدها. حدث هذا سابقاً مع إيران التي تدفع حالياً الثمن، ويحدث مع قطر التي ستدفع الثمن لاحقاً عندما ينتهي الدور المسند إليها.

## ناقلتا نفط سعوديتان تتعرضان لهجوم "تخريبي"



تعرضت الناقلتان للهجوم وهما في طريقهما لعبور الخليج العربي، في المياه الاقتصادية لدولة الإمارات